

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

الجلسة العامة 89

الثلاثاء، 18 تموز/يوليه 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي. (هنغاريا)

التمتية المستدامة، التي سنناقشها هنا في غضون أسابيع قليلة في مؤتمر القمة المعني بهذه الأهداف. وبصفة خاصة، تنفيذ الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق القضاء على الجوع، ستزداد إعاقته بسبب قرار روسيا المؤسف والأحادي الجانب بالانسحاب من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. كما سيتأثر تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، والهدف 13، بشأن مكافحة تغير المناخ، والهدف 16، بشأن السلام والعدالة والمؤسسات الفعالة.

إن الاتحاد الروسي، من خلال أعماله، ما فتئ ينتهك بشكل متواصل المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وأعتقد أنه من الضروري أن نذكر أنفسنا بذلك لكي ندرك تماما التهديد الذي تشكله أعمال الاتحاد الروسي على الميثاق. وقد أشارت الجمعية مرارا إلى تلك الانتهاكات وأدانتها. لقد طالبنا بأغلبية ساحقة في شباط/فبراير بأن يسحب الاتحاد الروسي فورا وبشكل كامل وغير مشروط جميع قواته العسكرية من الأراضي الأوكرانية (القرار دإط-6/11). ودعونا إلى وقف الأعمال العدائية مع سرد مبادئ الميثاق التي يقوم عليها

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة نارفايس أوخيدا (شيلي).

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

البند 59 من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا

السيد لاغاتي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد بلجيكا تماما البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.88) وتود أن تغتنم هذه الفرصة للتأكيد على الجوانب التالية.

بالنظر إلى حجم العمل المدمر الذي شهدناه منذ عام 2014، والذي شجبهته الجمعية منذ آذار/مارس من ذلك العام، يبدو من الضروري أن نذكر أنفسنا بأن هذا العدوان الذي لم يسبقه استقراز وجاء دون أي مبرر له سبب واحد وسبب واحد فقط، وهو محاولة الاتحاد الروسي ضم جزء من أراضي أوكرانيا بالقوة وبصورة غير مشروعة. وللأسف، تشعر جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة بعواقب هذا العدوان الروسي، وذلك لأنها تزيد من تفاقم التأخير في تحقيق أهداف

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



في أوروبا. ونأسف بشدة لأننا نواجه الآن حالة قد ساءت بشكل كبير على الرغم من تلك الجهود. واليوم نريد أن نؤكد للجمعية، تماما كما فعلنا قبل تسع سنوات، أن شيئا واحدا لن يتغير - وهو دعم سويسرا الثابت لأوكرانيا.

إن روسيا، بانتهاكها على وجه الخصوص لحظر استخدام القوة المنصوص عليه في القانون الدولي، وكذلك سلامة أوكرانيا الإقليمية وسيادتها، قد هاجمت مباشرة المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. وقد اجتمعت الجمعية مرارا للتديد بتلك الأعمال. وأدانت سويسرا ضم الأراضي الأوكرانية - من شبه جزيرة القرم في عام 2014 إلى المناطق الأوكرانية دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا في أيلول/سبتمبر - مما يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وقد طالبت الجمعية العامة روسيا في كل مرة بالتراجع فورا ودون شروط عن جميع القرارات التي اتخذتها في هذا الصدد.

تشجب سويسرا بشدة تجاهل روسيا لتلك النداءات حتى الآن. ويواصل بلدي إدانة انتهاك روسيا الخطير لسلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها، ويصر على أن المناطق التي تم ضمها كانت وستظل دائما جزءا من الأراضي الأوكرانية. نكرر دعوتنا العاجلة إلى روسيا لتهدئة الوضع على الفور ووقف جميع الأعمال العدائية وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية دون تأخير. وينبغي تجنب أي خطوات أخرى نحو الضم أو غيره من انتهاكات القانون الدولي. ونحث روسيا على التخلي عن الانتخابات المعلنة في أيلول/سبتمبر 2023 في مناطق دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا. ولن تعترف سويسرا بنتائجها.

إن السكان المدنيين هم الذين يدفعون الثمن الأكبر لأفعال روسيا. وتشهد الصور والروايات التي وصلت إلينا من الأراضي المحررة على الفظائع التي ارتكبت في المناطق المحتلة.

وهذه انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وقد أبرزت هذه الانتهاكات التقارير الواردة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة، وبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، ومنظمة الأمن والتعاون في

السلام الشامل والعدل والدائم في أوكرانيا. ولم يتحقق شيء. فلا يزال الاتحاد الروسي يتجاهل مطالب الجمعية بشكل يومي.

تدعو بلجيكا الجمعية إلى عدم السماح بأن يمر أي انتهاك لميثاق الأمم المتحدة دون التصدي له. إن هذا العدوان يشكل جريمة في حق السلام - فهو جريمة بموجب القانون الدولي ويجب ألا يفلت مرتكبوها من العقاب. إنه جريمة ارتكبتها أفراد، وهم الذين خططوا للعمل العدواني أو أعدوه أو شنوه أو نفذوه، بينما هم في موقع يمكنهم من التحكم في العمل السياسي أو العسكري للدولة أو توجيهه. ونظرا لاستحالة إبقاء المسألة قيد نظر المحكمة الجنائية الدولية بفضل الشلل الذي أصاب مجلس الأمن، تؤيد بلجيكا تماما الجهود المبذولة لإنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة جريمة العدوان على أوكرانيا وتدعو أعضاء الجمعية إلى أن يحذوا حذوها.

وينبغي أن تكون أولويتنا المطلقة هي الحد من عدد الأطفال ضحايا العدوان الروسي. ولذلك نرحب بلجيكا بإدراج القوات المسلحة الروسية والجماعات المنتسبة إليها في أوكرانيا في قائمة العار في تقرير الأمين العام عن الأطفال في النزاعات المسلحة (انظر A/77/895، المرفق) وتأمل أن يؤدي ذلك إلى تحسين الحالة. إننا نشاطر الأمين العام شواغله إزاء اختطاف الأطفال ونقلهم إلى الاتحاد الروسي.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد التزام بلجيكا الثابت بمبادئ ميثاقنا، وبالتالي التزامها بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك مياهها الإقليمية. إن شبه جزيرة القرم وخيرسون وزابوريجيا ودونيتسك ولوهانسك كلها أجزاء لا تتجزأ من أوكرانيا.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أجرينا آخر مناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال في 23 شباط/فبراير 2022، عشية العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا (انظر A/76/PV.58 و A/76/PV.59). وقد بدأ نقاشنا بضم شبه جزيرة القرم، في انتهاك للقانون الدولي، قبل أكثر من تسع سنوات. وعلى مر السنين، اتخذت مبادرات مختلفة لتقديم حلول، لا سيما من جانب منظمة الأمن والتعاون

الصدد قرار روسيا إنهاء تنفيذ مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ونأمل أن يتم تجديدها في المستقبل القريب. إننا نرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام وممثلوه للنهوض بالأمن الغذائي العالمي.

وسنواصل إسماع صوتنا من أجل شعب القرم ومناطق دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا. فلنعمل على جعل السلام الشامل والعاقل والدائم في أوكرانيا حقيقة واقعة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): عندما اجتمعنا لإجراء هذه المناقشة في 23 شباط/فبراير 2022 (انظر A/76/PV.58 و A/76/PV.59)، كنا نقف على شفا حرب، وحثنا روسيا على اختيار طريق السلام بينما كان الآلاف من الجنود الروس يحتشدون على حدود أوكرانيا. وفي غضون 24 ساعة كانت الدبابات الروسية تدخل أوكرانيا، إيذانا ببدء الغزو الروسي الشامل - والذي هو انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة من قبل عضو دائم في مجلس الأمن. وفي سبتمبر/أيلول، انتهكت روسيا مرة أخرى القانون الدولي بشكل صارخ، حيث أجرت انتخابات صورية في لوهانسك ودونيتسك وزابوريجيا وخيرسون. وقد رفضت الجمعية العامة بشكل قاطع محاولات روسيا ضم المزيد من الأراضي الأوكرانية بصورة غير مشروعة (القرار دإط-4/11). ولم تغير روسيا مسارها.

روسيا لا تسعى إلى تحرير المدنيين الأوكرانيين. إن روسيا، التي وصفها الأمين العام بأنها دولة ترتكب انتهاكات جسيمة بحق الأطفال (A/77/895)، تسعى إلى السيطرة وتوطيد هذه السيطرة من خلال العنف والقمع. ووفقا لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، تعذب روسيا المعتقلين المدنيين وترتكب عمليات إعدام بإجراءات موجزة. وتحاول روسيا محو الثقافة والهوية الأوكرانية.

لم يبدأ العدوان الروسي على أوكرانيا في 24 شباط/فبراير 2022، بل بدأ قبل ذلك بثماني سنوات، عندما ضم البلد شبه جزيرة القرم بشكل غير قانوني. المدنيون في شبه جزيرة القرم، وخاصة تثار القرم، واجهوا الاضطهاد منذ عام 2014. لكن حالتهم تدهورت منذ الغزو الروسي الواسع النطاق، وذلك مع زيادة العنف وتفتيش المنازل والاعتقالات التعسفية والتجنيد في القوات المسلحة الروسية.

أوروبا. وتشعر سويسرا بقلق بالغ إزاء حالات الإعدام بإجراءات موجزة، والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، وأعمال التعذيب وسوء المعاملة، والترحيل المتكرر للأطفال، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. يجب التحقيق في هذه الجرائم، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة، أي كانوا.

نؤكد من جديد دعمنا لمختلف التحقيقات الوطنية والدولية المستقلة ونشيد بعمل المحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد. ونكرر في الوقت نفسه التأكيد على أنه من الضروري وضع احتياجات الضحايا في صميم جميع جهود تحقيق العدالة. وتؤيد سويسرا وترحب بإنشاء أدوات مكملة للعدالة الجنائية، مثل سجل الضحايا، أو التعويضات، أو خدمات الصحة العقلية والخدمات النفسية الاجتماعية، وذلك من أجل تعزيز إعادة تأهيل الضحايا.

منذ عام 2014 وسويسرا تواصل دعوة روسيا، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك نحن ندعو إلى ضمان الوصول السريع ودون عوائق للمساعدات الإنسانية في جميع أنحاء أوكرانيا، بما في ذلك المناطق التي تحتلها روسيا. وما يثبت مرة أخرى أهمية هذا الالتزام هو عواقب الفيضانات التي خلفها تدمير سد نوفا كاخوفكا. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء العواقب الإنسانية والإيكولوجية والاقتصادية لهذا الدمار، وخاصة على إمدادات المياه في جنوب أوكرانيا. وفي شبه جزيرة القرم، تتفاقم هذه العواقب بسبب تدهور حالة حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، نذكر بأن الجمعية العامة ما فتئت تعرب منذ عدة سنوات عن قلقها إزاء عدم إمكانية الوصول الآمن ودون عوائق إلى آليات رصد حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم.

لقد دافعت الجمعية العامة في أكثر من مناسبة عن مبادئ السلام المبني على الركائز الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ومن واجبنا الجماعي أن نفعل كل ما في وسعنا لجعلها حقيقة واقعة. ويجب أن تعود جهود السلام لتكون جوهر مناقشاتنا. وسويسرا مستعدة لتقديم دعمها لضمان وضع حد نهائي لمعاناة الشعب الأوكراني والمتضررين من هذه الحرب في جميع أنحاء العالم. ونشجب في هذا

أو أيديولوجية. إن ميثاق الأمم المتحدة واضح جدا في أنه يتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. نحن لا نقبل حجج الأخطاء والإغفالات التاريخية التي استُخدمت لتبرير غزو أوكرانيا وضمها، ونشدد على أنه يجب احترام سيادة جميع البلدان واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. ومما زاد من فظاعة أعمال روسيا هو أن روسيا عضو دائم في مجلس الأمن، الذي تتمثل ولايته في صون السلم والأمن الدوليين ودعمهما. وأرجو السماح لي بطرح نقطتين إضافيتين.

أولاً، نحن نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في أوكرانيا. لقد أفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بوقوع أكثر من 25 ألف ضحية في صفوف المدنيين، بينهم أكثر من 9 آلاف قتيل، ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي أكثر من ذلك. كما نشعر بالأسى إزاء التقارير التي تفيد بارتكاب جرائم حرب والحرمان من المساعدة الإنسانية وقصف المدنيين، وكذلك قصف الذين يقدمون المساعدة الطارئة. إننا ندعو جميع الأطراف إلى الامتنثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وكذلك للقرار الثاني الذي اتخذ خلال الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة، المعنونة "الآثار الإنسانية للعدوان على أوكرانيا" (القرار دإط-2/11).

ونأسف أيضا لتعليق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي كانت شريان حياة للأمن الغذائي العالمي وساعدت على استقرار أسعار الأغذية. ونشكر الأمين العام على جهوده لتيسير هذه المبادرة ونشجع الأطراف المعنية على استئنافها.

ثانياً، لا تزال حالة السلامة والأمن النوويين في أوكرانيا تبعث على قلق بالغ. إن محطات الطاقة النووية في أوكرانيا، وخاصة محطة زابوريجيا، تشكل جزءاً من مناطق النزاع النشطة وقد تعرضت لضغوط كبيرة. الأضرار التي لحقت مؤخراً بسد نوفا كاخوفكا وما نجم عنها من فقدان لإمدادات المياه إلى محطة زابوريجيا قد أدت إلى ما وصفته وكالة الأمين العام للشؤون السياسية روزماري ديكارلو بأنها حالة "هشة

لقد كان إسقاط رحلة الخطوط الجوية الماليزية إم إتش-17 بسلح روسي مضاد للطائرات قبل تسع سنوات انتهاكاً مروعاً للمعايير الدولية التي تحافظ على سلامة مجتمعاتنا. إنه بمثابة تذكير صارخ آخر بالتكلفة البشرية لتصرفات روسيا في أوكرانيا على مدى سنوات عديدة. إننا نتذكر الضحايا الـ 298.

وكما قال الأمين العام في العام الماضي، يجب ألا نقبل سيطرة روسيا غير القانونية على هذه الأراضي. وستواصل المملكة المتحدة دعم أوكرانيا في الدفاع عن نفسها إلى أن تفوز بسلام عادل ومستدام، تمثياً مع ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

السيد سيه (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): تشن روسيا حرباً على أوكرانيا منذ أكثر من 500 يوم. وكان لهذه الحرب تأثير عميق وواسع الانتشار يتجاوز الأطراف المتحاربة، مع نزوح الأوكرانيين على نطاق واسع، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي والطاقة في العالم، وتقويض وتحدي النظام الدولي القائم على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. المناقشة السنوية بشأن بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا" كانت دائماً مناقشة هامة، ولكنها اكتسبت أهمية جديدة لأسباب واضحة.

فعلى الرغم من أن مجلس الأمن قد ناقش هذه المسألة مرات لا تحصى إلا أنه لا يزال مشلولاً وغير فعال في مواجهة هذه الأزمة. وذلك لأن روسيا استخدمت موقعها المتميز كعضو دائم لحماية نفسها باستخدام حق النقض. وكان هناك عدد لا يحصى من الجلسات والاتهامات والادعاءات - ولكن لا يوجد حل. وفي هذا السياق، يجب على الجمعية العامة أن ترفع صوتها وتوضح أن انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي غير مقبولة.

وأود أن أؤكد مجدداً موقف سنغافورة الواضح والثابت بأن غزو روسيا لأوكرانيا وضم أراضيها واستمرار احتلالها هي انتهاكات صارخة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولم تتردد سنغافورة في إدانة أعمال روسيا، لأن هذه كانت مسألة مبدأ، وليست مسألة تحالفات

بإجراء انتخابات في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا هو محاولة وقحة أخرى من جانب الاتحاد الروسي لإعادة رسم حدود أوكرانيا بعد الحرب الباردة.

لقد دافعت الجمعية العامة بشكل حازم وثابت وجلي خلال الأشهر الـ 17 الماضية عن ميثاق الأمم المتحدة، ورفضت عمل روسيا العدوانية وشجعت على تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا. وتفتخر بلغاريا بأن تكون من بين مقدمي جميع قرارات الجمعية العامة الستة التي تؤيدها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إننا ملتزمون بإنهاء هذه الحرب وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المبادئ المتعلقة بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال. إلا أنه لا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم دون انسحاب روسيا الفوري والكامل وغير المشروط من أراضي أوكرانيا.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المزرية في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا وإزاء الانتهاكات الوحشية للقانون الدولي الإنساني من جانب روسيا. إن آخر تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/77/895)، الذي يدرج الاتحاد الروسي بين مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، هو عنصر إثبات آخر للإفلاس الأخلاقي للكرملين. يجب أن يتوقف على الفور الترحيل غير القانوني للأطفال الأوكرانيين إلى روسيا. وندعو روسيا إلى الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى جميع الأشخاص المحتاجين في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا.

وبوصف بلغاريا بلدا ساحليا على البحر الأسود فإنها تشعر بقلق بالغ إزاء القرار الذي اتخذته الاتحاد الروسي أمس بإنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. إن روسيا بهذا العمل غير المسؤول لا تغلق الموانئ البحرية الأوكرانية وتهدد حرية الملاحة في البحر الأسود فحسب، بل تخلق أيضا ظروفًا لموجات جديدة من انعدام الأمن الغذائي العالمي وعدم الاستقرار الاقتصادي، خاصة في دول الجنوب، حيث يزداد عليها كثيرا ثمن حرب روسيا العدوانية على أوكرانيا.

للسلامة والأمن. ونلاحظ بقلق بالغ أن جميع الركائز السبع للسلامة والأمن النوويين التي اقترحتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما زالت تتعرض للخطر في جميع الأوقات. وعلينا أن نتخذ خطوات لمعالجة هذه الحالة ومنع وقوع مأساة نووية.

وتعمل الوكالة على مدار الساعة لضمان السلامة والأمن النوويين في محطة زابوريجيا وإدخال تحديثات منتظمة ووقائية. نشيد بالمفتشين على تقانيهم المتواصل. كما نقدر الاهتمام الشخصي للمدير العام رافائيل غروسي بهذه المسألة. إننا نؤيد الركائز السبع للسلامة والأمن النوويين والقواعد الخمسة المحددة لسلامة محطة زابوريجيا التي حددها مؤخرا في بيانه أمام مجلس الأمن في 30 أيار/مايو (انظر S/PV.9334). ونحث جميع الدول، خاصة أطراف النزاع، على دعم تلك المبادئ وتزويد الوكالة بالدعم اللازم لأداء عملها.

وفي الختام، تكلمت الجمعية العامة بقوة عن هذه المسألة. نأمل أن تنتهي الحرب، وأن تسحب روسيا قواتها وأن تتمكن أوكرانيا من استعادة سيادتها على جميع أراضيها المحتلة مؤقتا.

السيدة ستوييفا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد بلغاريا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.88). وأود أن أسلط الضوء على بعض النقاط بصفتي الوطنية.

لقد انقضى 17 شهرا على شن الاتحاد الروسي لعدوانه الغير مبرر ودون سابق استقزاز على أوكرانيا، في انتهاك صارخ لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إن 17 شهرا هي مدة طويلة جدا. ويتعين على الاتحاد الروسي أن ينهي هذه الحرب الآن؛ فيجب عليه التقيد بالتزاماته الدولية وأن يسحب فورا وبشكل كامل وغير مشروط جميع قواته العسكرية من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

إننا نرفض بشدة محاولة روسيا تغيير حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا بالقوة من خلال ضم مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا. ولن نعترف بذلك أبدا، تماما كما لم نعترف أبدا بالضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول في عام 2014. إن القرار الأخير الذي اتخذته لجنة الانتخابات المركزية في روسيا

وبما أن العدوان كان مدمرا بشدة للأطفال، كما ورد في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/77/895)، فإننا ندعو الاتحاد الروسي إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والتنفيذ الفوري لتدابير حماية الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، ندعو الاتحاد الروسي إلى وقف الهجمات على البنية التحتية المدنية والسماح بتقديم المساعدة للسكان المدنيين المتضررين، بما في ذلك في المناطق الخاضعة للسيطرة العسكرية الروسية المؤقتة.

لقد مارس عضو دائم في مجلس الأمن ودولة نووية القوة الغاشمة، منتهكة بذلك السلامة الإقليمية لبلد مجاور وصفائه. عضو دائم يتحمل أكبر مسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين ينتهك القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. لا يمكن لأحد أن يظل صامتا إزاء هذا الأمر. علاوة على ذلك، فإن التأثير بعواقب العدوان الروسي لا يقتصر على أوكرانيا وحدها. إذ أن عواقبه قد أثارت أزمات عالمية في الطاقة والغذاء والمجال المالي ولها تأثير خاص على أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، نأسف لأن الاتحاد الروسي لم يوافق على تمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، والذي سيزيد من تعريض الحالة الهشة للخطر وسيكون له تأثير مباشر على السكان الضعفاء في جميع أنحاء العالم.

يدين الجبل الأسود بشدة الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا، التي تشكل انتهاكا للميثاق، ويعرب عن تأييده لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، فضلا عن حقها الأصلي في الدفاع عن النفس ضد العدوان الروسي. ويقر الجبل الأسود أيضا بحق أوكرانيا في طلب الدعم الدولي لهذه الجهود. وسيواصل الجبل الأسود دعم أوكرانيا وشعبها مهما طال الأمر، وسيواصل تقديم الدعم المالي والإنساني والعسكري والدبلوماسي. وشأننا شأن بقية المجتمع الدولي، نريد أن نرى سلاما شاملا وعادلا ودائما في أوكرانيا وفقا للميثاق وقرارات الجمعية العامة. فهذا ما يستحقه شعب أوكرانيا، وقد حان الوقت لأن نحقق ذلك.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): لقد انقضت أكثر من عام منذ بدء الغزو الروسي المسلح غير المشروع لأوكرانيا،

إن الاتحاد الروسي يتحمل المسؤولية الكاملة عن عدوانه في أوكرانيا، وينبغي أن تُحاسب القيادة الروسية على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وفقا للقانون الدولي، وسوف تُحاسب على ذلك. يجب ضمان العدالة لجميع ضحايا عمليات الإعدام والتعذيب وسوء المعاملة والعنف الجنساني والترحيل والاختفاء القسريين وغير ذلك من أشكال انتهاكات قانون حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات المسلحة الروسية أو الجماعات المسلحة التابعة لها. فهذا هو الضمان الوحيد لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم.

لا يمكننا أن نسمح بأن يصبح استخدام القوة في حل النزاعات والضم غير القانوني لأراضي بلد ذي سيادة هو الوضع الطبيعي الجديد. ويجب أن نظهر موقفا حازما وموحدا ضد أي انتهاك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وأن ندافع عن سيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا - لأن الأمر لا يتعلق بأوكرانيا؛ بل يتعلق بكل واحد منا.

السيد فوتشينيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشدد على أن الجبل الأسود يؤيد تماما البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.88) ويود أن يدلي بملاحظات إضافية بصفتنا الوطنية.

إن حرب العدوان الروسية غير المبررة ودون سابق استغزاز في أوكرانيا منذ أكثر من عام قد تسببت في معاناة لا يمكن تصورها لأوكرانيا وشعبها وكان لها آثار متعددة الأوجه على العالم بأسره.

نكرر مرة أخرى إدانتنا القوية للعدوان الوحشي والدمار الذي ألحقه العدوان الروسي بأوكرانيا، بما في ذلك قتل المدنيين، فضلا عن الهجمات غير القانونية على البنية التحتية المدنية، والعنف الجنسي والعنف الجنساني، والتقارير المروعة عن اختطاف الأطفال. ونشدد مرة أخرى على أنه لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على جرائم الحرب وغيرها من الجرائم الأكثر خطورة، وأنه يتعين علينا ضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة على أراضي أوكرانيا، لأن ذلك يكتسي أهمية قصوى لضمان السلام المستدام. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما جميع مبادرات المساءلة لمكافحة الإفلات من العقاب وكفالة العدالة.

الأخيرة هناك، مثل فقدان المتكرر للكهرباء خارج الموقع، تشير قلقلًا شديدًا. إننا نؤيد تماما المبادئ الخمسة للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى ضمان السلامة والأمن النوويين، وندعو روسيا إلى إعادة السيطرة على المحطة إلى السلطات المختصة في أوكرانيا وسحب موظفيها من المرفق.

سيصادف الأسبوع المقبل الذكرى السنوية السبعين لتوقيع اتفاق الهدنة الكورية. وبوصف جمهورية كوريا دولة دافعت عن نفسها في عام 1950 بمساعدة الأمم المتحدة في وجه الغزو المسلح من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي لا تزال تشهد العواقب الدائمة لحرب خاضتها قبل سبعة عقود، فإنها تعلق أهمية قصوى على الميثاق وقيمه الأساسية. عندما يخفق مجلس الأمن في الوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين على النحو الوارد في الميثاق يتعين على الجمعية العامة أن تتكلم بصوت حازم وموحد، تماما كما فعلت خلال الحرب الكورية وفقا لقرار الاتحاد من أجل السلام (القرار 377 ألف (د-5)). وكما يتبين من السنوات السبعين الماضية من تاريخ شبه الجزيرة الكورية، لدي اعتقاد راسخ بأن الوقت يقف إلى جانب الحرية والعدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون والميثاق. وستعزز جمهورية كوريا التضامن الدولي لاستعادة السلام في أوكرانيا وحماية القيم العالمية. وأتوقع من جميع الدول الأعضاء أن تضافر جهودها في هذا الصدد.

السيد أمورين (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): شهدنا في 24 حزيران/يونيه مرور عام وأربعة أشهر على بدء الغزو غير المبرر للأراضي الأوكرانية من جانب القوات العسكرية للاتحاد الروسي. وقد أثار ذلك نزاعا أسفر استمراره عن عواقب سلبية للغاية، ليس على البلدان المتحاربة فحسب بل على المنطقة والمجتمع الدولي بأسره. لقد صوتت أوروغواي لصالح جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية منذ آذار/مارس 2022 في دورتها الطارئة الحادية عشرة الحالية وأعربت بوضوح في بياناتها عن إدانتها الشديدة لغزو روسيا لأوكرانيا، وشجبته باعتباره انتهاكا واضحا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي لا ينبغي لجميع أعضاء المنظمة احترامها فحسب بل والامتنال لها وإنفاذها.

وشبح حرب الاستنزاف يطاردنا جميعا. إن الخسائر آخذة في الازدياد، بينما يمتد تأثير الحرب عبر بقية العالم. في الأسبوع الماضي فقط زار الرئيس يون سوك يول أوكرانيا والتقى بالرئيس زيلينسكي. واتفق الزعيमान على العمل معا من أجل مبادرة السلام والتضامن الأوكرانية، مؤكدين دعم كوريا في مجالات الأمن والشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار. وكما أكد الرئيس يون خلال زيارته، فإن كوريا تتعاطف بشدة مع شعب أوكرانيا وتلتزم بالعمل مع المجتمع الدولي لتتعم أوكرانيا بالسلام والحرية والرخاء. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الخسائر في أرواح المدنيين والتدمير المكثف للبنية التحتية المدنية الحيوية في أوكرانيا. وقد أفزعنا كثيرا تقرير الأمين العام الأخير الذي يكشف عن تفاصيل الفظائع المرتكبة ضد الأطفال في أوكرانيا (A/77/895).

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليبحث مرة أخرى جميع أطراف النزاع على الامتثال للقوانين الإنسانية وقوانين حقوق الإنسان. ويجب التحقيق في جرائم الحرب ومحاسبة مرتكبيها في نهاية المطاف. في الوقت نفسه، أصبح التعاون الدولي أهم من أي وقت مضى لمعالجة تداعيات الحرب بعيدة المدى. وينبغي في هذا الصدد أن تستمر مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب دون عوائق من أجل ضمان المرور الآمن للسلع الغذائية من الموانئ الأوكرانية. وتؤكد جمهورية كوريا من جديد أن غزو روسيا المسلح لأوكرانيا وضمها الأراضي الأوكرانية باستخدام القوة يشكلان انتهاكات خطيرة لميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية والقيم الأساسية التي قام عليها النظام الدولي لأكثر من 70 عاما.

كما يشعر وفد بلدي بقلق بالغ إزاء الاتفاق بين روسيا وبيلاروس على نشر أسلحة نووية روسية على أراضي بيلاروس. إن مثل هذه الأعمال والخطاب النووي التصعيدي تتناقض تماما مع البيان المشترك الصادر في كانون الثاني/يناير 2022 عن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن والذي أكدت فيه روسيا من جديد أنه لا يمكن كسب حرب نووية ويجب عدم خوضها إطلاقا. إننا ندعو روسيا إلى إعادة الالتزام بذلك البيان قولًا وفعلًا بوصفها دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية. ونشعر بقلق بالغ إزاء حالة السلامة والأمن النوويين في أوكرانيا، ولا سيما في محطة زابوريجيا للطاقة النووية. إن التطورات

وما برحت مالطة تتمسك بموقفها المتمثل في عدم الاعتراف وفقا للقرار 68/262 لعام 2014، وتدين الضم غير القانوني، الذي يمثل انتهاكا واضحا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وتفاقم بسبب الحرب العدوانية غير القانونية المستمرة ضد أوكرانيا التي تشكل انتهاكا مباشرا آخر لميثاق الأمم المتحدة.

كما ذكرنا من قبل، في الجمعية وفي إطار مجلس الأمن، ندين جميع محاولات الاتحاد الروسي لإدماج شبه الجزيرة التي تم ضمها بصورة غير قانونية بالقوة في أراضيها، بما في ذلك من خلال فرض الجنسية الروسية تلقائيا، والحملات الانتخابية والتصويت غير القانونيين، وتعدادات السكان، والتغييرات القسرية في الهيكل الديمغرافي لسكان القرم وطمس الهوية الوطنية. ومنذ الضم غير القانوني للاتحاد الروسي في عام 2014، حدث انخفاض كبير في حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم والأراضي المحتلة الأخرى. وتشدّد مالطة على ضرورة التقيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. فقد فُرضت على سكان هذه المناطق، ولا سيما تثار القرم، قيود منهجية على حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والدين أو المعتقد وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. وهذا أمر غير مقبول، ومن واجبنا أن نحاسب المسؤولين عن ذلك على أعمالهم.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بصفتها كيانا يعزز حقا قيم السلام والأمن والحوار، ما انفكت شريكا حيويا في حل هذا النزاع. وتحققا لتلك الغاية، نشيد بالعمل الجاري من خلال برنامج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدعم أوكرانيا، الذي بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، وعمل على التصدي بنجاح للتحديات المباشرة التي تشكلها الحرب ودعم الإصلاحات الطويلة الأجل الرامية إلى إعادة بناء القدرات الديمقراطية لمؤسساتها وقدرتها على الصمود. وسنواصل دعم العمل الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تلك الجبهة. كما نشدد على ضرورة زيادة تعزيز التعاون الدولي من خلال المنبر الدولي لشبه جزيرة القرم. وتشدّد مالطة على أهمية مواصلة رفض الاعتراف بضم الاتحاد الروسي غير القانوني لشبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول. إننا نفق بحزم إلى جانب أوكرانيا

ندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى وقف عملياته العسكرية وإنهاء عدوانه على أوكرانيا وسحب قواته من الأراضي الأوكرانية في أقرب وقت ممكن.

وأود أن أذكر الجمعية بأن رفض استخدام القوة والتسوية السلمية للنزاعات مبدآن أساسيان لسياسة أوروغواي الخارجية. لقد ناقشنا في هذا المحفل وفي مناسبات أخرى على حد سواء ضرورة الاحترام الكامل للقانون الدولي وحقيقة أن الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة أو آليات أخرى تتعارض مع الميثاق أمر غير قانوني. إن سيادة القانون الدولي، المنصوص عليها صراحة في الميثاق وأقرتها الجمعية العامة ومجلس الأمن والسوابق القضائية لمحكمة العدل الدولية، تعني أن ضم الأراضي في سياق عدوان على دولة أخرى هو انتهاك للميثاق وللقانون الدولي بشكل عام. ومن هذا المنطلق فإن أعمال روسيا وإعلاناتها بضم الأراضي في سياق العدوان تشكل انتهاكا للميثاق والقانون الدولي. ولذلك تكرر حكومة أوروغواي تأكيد دعمها الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

وأخيرا، نكرر دعوتنا إلى طرفي النزاع، من خلال آليات التفاوض المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وبمشاركة مجلس الأمن والأمن العام، لإيجاد سبل للحوار يمكن أن تتيح الاتفاق على خطوات لتهدئة النزاع الحالي وتتيح لكلا الطرفين، من خلال المفاوضات الدبلوماسية، حل خلافاتهم ووضع حد لهذه الحرب غير القانونية.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد مالطة البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.88) وتود أن تدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتها الوطنية.

إن مناقشة اليوم في الجمعية تجري في وقت حرج بالنسبة لأوكرانيا وأوروبا ومجتمعنا الدولي. وقد صادف يوم 26 شباط/فبراير الذكرى السنوية التاسعة لضم الاتحاد الروسي غير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول. ويشكل هذا الضم غير القانوني تهديدا مباشرا وجوهريا للسلم والأمن الدوليين مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على النظام الدولي القائم على القواعد.

أوكرانيا وتصميمه. وسنقف إلى جانبه إلى أن يستعيد بسط سيطرته الكاملة على جميع أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. ولن تكون هناك فرصة لتحقيق السلام - سلام عادل ودائم يستند إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، الذي تعهدنا جميعاً بالتمسك به - إلا بعد الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الروسية.

ترحب ألمانيا بجميع مبادرات الجمعية العامة والأطراف الفاعلة الدولية التي تقربنا من تحقيق ذلك الهدف. ولتحقيق ذلك، يجب أن نتحلى باليقظة وأن نتجنب الخطوات التي تديم العدوان والاحتلال غير القانوني. ومن المهم أن تبدأ مجموعة من البلدان العمل على صيغة السلام في أوكرانيا، ووضع مبادئ لإرساء سلام عادل. وترحب ألمانيا بكون العمل الذي بدأ في كوبنهاغن مستمر الآن في كييف. إن وقف إطلاق النار بدون انسحاب روسيا من شأنه أن يحكم على ملايين الأوكرانيين بالاحتلال إلى أجل غير مسمى من قبل معتد يريد محو هويتهم الأوكرانية، معتد يقتل ويعذب ويغتصب ويرحل الأطفال إلى روسيا ويضع المدنيين في معسكرات الفرز. وعلاوة على ذلك، فإن أي تنازل إقليمي من جانب أوكرانيا من شأنه أن يشجع المعتدي وغيره من الغزاة المحتملين لبلدان أخرى في جميع أنحاء العالم. ولن نعترف أبداً بضم روسيا غير القانوني لدونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا وشبه جزيرة القرم. فتلك الأراضي هي جزء من أوكرانيا. والانسحاب الكامل وغير المشروط من أوكرانيا كلها ليس التزاماً قانونياً وأخلاقياً فحسب، بل إنه أمر حاسم لحماية المبادئ المكرسة في الميثاق.

إن تحقيق سلام شامل يعيد إرساء أساس للعلاقات المستقبلية بين روسيا وأوكرانيا سيضم أيضاً مسائل التعويض والمساءلة. لقد بدأت روسيا في العام الماضي حملة قصف ضارية لتدمير البنية التحتية المدنية لأوكرانيا بشكل منهجي وترك مواطنيها بدون تدفئة أو كهرباء أو ماء. وروسيا بأفعالها، انتهكت القانون الدولي الإنساني مراراً وتكراراً. وسد كاخوفكا الآن يستبد به الخراب، مما يؤدي إلى كارثة عشرات الآلاف من الأوكرانيين، وكارثة بيئية وععب ثقيل لسنوات عديدة قادمة. ولم نتجاوز بعد الخطر المحدق بمحطة زابوريجيا النووية

وشعبها في مواجهة العدوان العسكري غير المسبوق. وندعو الاتحاد الروسي والتشكيلات المسلحة المدعومة من روسيا إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

نود أن نشير إلى آخر تقرير للأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة مؤقتاً ومدينة سيفاستوبول (A/HRC/53/64). وتدعو مالطة روسيا إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في شبه جزيرة القرم. وفي هذا الصدد، نحث روسيا على التقيد بالحظر الكامل للتعذيب، والتمكين من إجراء تحقيق مستقل ونزيه وفعل في هذه الادعاءات في شبه الجزيرة. وسيكون من الضروري أيضاً ضمان ممارسة جميع الأفراد والجماعات في شبه جزيرة القرم حقهم الأساسي في حرية التعبير والدين، بدون تدخل أو تمييز غير مبرر لأي سبب من الأسباب.

في الختام، نكرر مطالبة الاتحاد الروسي بوقف عدوانه فوراً وبدون قيد أو شرط وسحب جميع قواته ووكلاته من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً، بما في ذلك جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة بصورة غير قانونية ومدينة سيفاستوبول. نكرر أيضاً المطالبة بعودة روسيا إلى المناقشات لاستعادة وصول آليات مراقبة حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بدون عوائق إلى شبه جزيرة القرم، وتسهيل ذلك.

السيدة ليندبرسي (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر جميع

المتكلمين السابقين الذين دانوا احتلال روسيا غير المشروع لأراضي أوكرانيا وأوجزوا المعاناة الإنسانية الهائلة التي تسبب بها، وأشاركهم في ذلك. حاولت روسيا، منذ بدء حربها العدوانية غير المبررة وغير المسوغة، الاستيلاء على العاصمة الأوكرانية كييف بالقوة الغاشمة، وكذلك عدة مناطق في شمال البلد وجنوبه وشرقه. لقد قاوم الشعب الأوكراني بشجاعة وطرد المحتلين من شمال أوكرانيا، من إقليم خاركيف ومدينة خيرسون. ويحاول، خطوة بخطوة، الآن طرد روسيا من الشرق والجنوب أيضاً. وتشعر ألمانيا بالامتنان لشجاعة شعب

جوهري للنظام المتعدد الأطراف ككل. إن استعادة السلام الشامل والعدل والمستدام في أوكرانيا على أساس الميثاق والقانون الدولي، فضلا عن حماية النظام الدولي القائم على القواعد وتعزيزه، في صميم أهدافنا. لقد قامت السلطات الروسية بترحيل آلاف الأشخاص قسرا من أوكرانيا إلى روسيا. وإن عمليات اختطاف الأطفال وترحيلهم أمر بغضب، وندينها بشدة. نشهد كل يوم تقارير عن استهداف الهجمات الروسية العشوائية عن عمد للمدنيين والهيكل الأساسية المدنية. لقد عاشت جالية يونانية كبيرة وتاريخية بسلام في ماريوبول، التي كانت حتى العام الماضي مدينة نابضة بالحياة لديها ميناء تجاريا مزدهما، وأصبحت اليوم للأسف مدينة أشباح. وأود التشديد على أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون المدنيون ومن لا يشاركون بنشاط في النزاع أهدافا مشروعة. إن استمرار الضربات القاتلة الروسية هي جرائم دولية. من هذا المنطلق فإن اليونان، بوصفها نصيرا قديما للمساءلة عن أخطر الجرائم الدولية، تؤيد تماما التحقيقات التي يجريها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالوضع وترحب بالإنشاء المرتقب لمكتب قُطري للمحكمة الجنائية الدولية في أوكرانيا.

كذلك ترحب اليونان ببدا عمليات المركز الدولي للمحاكمة على جريمة العدوان في إطار وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية في لاهاي. وفي آذار/مارس، انضم بلدي أيضا إلى الفريق الأساسي المعني بالمساءلة عن جريمة العدوان على أوكرانيا. ونحن نتابع عن كثب المناقشات داخل الفريق الأساسي بشأن السبل القانونية الممكنة لتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة. وترحب اليونان بالقيام مؤخرا بإنشاء سجل للأضرار التي لحقت بأوكرانيا في إطار مجلس أوروبا من خلال اتفاق جزئي موسع، أصبح بلدي عضوا كاملا العضوية فيه.

في الختام، إن اليونان، كونها ركيزة من ركائز الاستقرار في المنطقة الأوسع نطاقا وخارجها، تؤكد من جديد التزامها الثابت بالقانون الدولي والميثاق. فالقانون الدولي وحرمة الحدود هما حجر الزاوية في نظامنا العالمي. وأي انتهاكات لهما، بغض النظر عن تستهدفه، تشكل تهديدا لنا جميعا. ولا مجال للاستثناءات.

لتوليد الكهرباء، التي لا تزال تحتلها القوات الروسية بشكل غير قانوني. وقد حذرت أوكرانيا مرارا وتكرارا بقية العالم من احتمال حدوث استفزاز روسي في المحطة مع ما ينطوي عليه من عواقب بعيدة المدى عابرة للحدود. ووفقا للبنك الدولي، اعتبارا من الآن، فإن التعافي من العدوان الروسي سيكلف أوكرانيا 411 بليون دولار. ويتحمل الاتحاد الروسي المسؤولية عن الأضرار التي حدثت وسيتمتع عليه تعويض أوكرانيا وفقا لذلك. وعلاوة على ذلك، يجب مساءلة جميع مرتكبي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية من الروس عن أعمالهم. وإن جريمة العدوان، التي هي السبب الأساسي لجميع الجرائم والفظائع الأخرى التي ارتكبت في أعقاب الغزو، ليست استثناء من ذلك. إن شعب أوكرانيا الذي فقد أحبائه وتحطمت حياته يستحق العدالة.

أود أن أختتم بالقول إن ألمانيا تؤمن بالسلام وبحرية أوكرانيا واستقلالها. ولهذا السبب سنواصل تأييد حق أوكرانيا في الدفاع عن النفس إلى أن تنهي روسيا محاولتها الإمبريالية لإخضاع بلد مجاور.

السيد سيكريس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): أود البيان الذي أدلى به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.88) وأن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لا تزال اليونان ثابتة في التزامها باستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وقد أدانت اليونان ضم الاتحاد الروسي غير القانوني لمناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا الأوكرانية ولن تعترف بذلك أبدا. والشيء نفسه ينطبق على جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول. ويشيد بلدي بتصميم وشجاعة أبناء الشعب الأوكراني والقوات المسلحة الأوكرانية في كفاحهم للدفاع عن استقلال بلدهم وسيادته ضد عدوان روسيا غير القانوني وغير المبرر. ولا نزال ملتزمين بدعمنا السياسي والمالي والإنساني والعسكري لأوكرانيا ما دام ذلك لازما، إلى جانب شركائنا وحلفائنا.

إن الحرب العدوانية الروسية تشكل تهديدا وجوديا لأوكرانيا. كما إنها انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وتحد

مناقشة اليوم. ومن بين ضحايا روسيا أولئك الذين يفترض أنها تعمل على حمايتهم، وهم الأشخاص الذين يعيشون في الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا.

إن النزاع المسلح لا محالة تصاحبه طائفة من الأهوال والمعاناة تستبد بالمجتمعات البائسة. ولكن أوتياروا نيوزيلندا، شأنها شأن كثيرين آخرين هنا اليوم، ما فتئت تشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بوقوع عمليات قتل خارج نطاق القانون، وعنف جنساني، وعمليات ترحيل واختطاف قسرية تشمل الأطفال، وحرمان من الممتلكات في الأراضي المحتلة مؤقتاً. وقد استمعنا اليوم إلى العديد من الأمثلة على الأدلة المتزايدة على هذه الأعمال. ويجب أن نتوقف فوراً هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وستواصل أوتياروا نيوزيلندا المجاهرة برفض هذه الأعمال الإجرامية ودعم الجهود الرامية إلى محاسبة المسؤولين عنها، بما في ذلك من خلال اتخاذ إجراءات في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.

نحضر روسيا مرة أخرى على التقيد بالتزاماتها الدولية، وسحب قواتها فوراً من داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً، والدخول في مفاوضات دبلوماسية، باعتبارها السبيل الشرعي الوحيد للتوصل إلى حل دائم لنزاع مروع لا معنى له.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نود الإعراب عن تقديرنا لأوكرانيا على تنظيم هذه المناقشة المهمة كل عام منذ عام 2014، عندما استولت روسيا بوقاحة على شبه جزيرة القرم الأوكرانية وحاولت ضمها. لقد كان انتهاكاً للقانون الدولي آنذاك ولا يزال كذلك حتى اليوم. وبعد تسع سنوات، حركت روسيا قواتها المسلحة إلى عمق أراضي أوكرانيا، ولكن أهدافها لا تزال هي نفسها - الإخضاع الوحشي لجارتها والاستيلاء بالقوة على أراضي دولة عضو أخرى في الأمم المتحدة.

تستخدم روسيا اليوم نفس قواعد اللعبة في أوكرانيا كما فعلت في عام 2014. وتلجأ إلى نفس المحاولات لضم مناطق إضافية من أوكرانيا من خلال استفتاءات صورية. وتحاول مواصلة إخضاع

السيد سمبسون (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): بشعور عميق بالإحباط والجزع، نجد أنفسنا هنا اليوم ننضم مرة أخرى إلى الآخرين في شجب غزو روسيا غير القانوني لأوكرانيا واستمرار احتلالها للأراضي الأوكرانية. وبعد مرور أكثر من 500 يوم على أعمال روسيا غير المبررة وغير المسوغة التي أغرقت شعب أوكرانيا في أزمة، تواصل أوتياروا نيوزيلندا الدعوة إلى وضع حد فوري للنزاع الذي لا معنى له وللخسائر في الأرواح والدمار الوحشي والمعاناة التي تسبب فيها. ومن المحزن أنه بعد مرور أكثر من عام على انضمامنا إلى 140 دولة عضواً للدعوة إلى الانسحاب الفوري للقوات الروسية من الأراضي الأوكرانية (القرار دإط-1/11)، لم تلق تلك الدعوة آذاناً صاغية.

من الواضح أن عدوان روسيا يمثل انتهاكاً صارخاً لأهم المبادئ الأساسية للقانون الدولي. فروسيا، بخرقها الحظر المفروض على استخدام القوة في المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، قد استهزأت بمسؤولياتها الخاصة بوصفها عضواً في مجلس الأمن، المكرس لصون السلم والأمن. ولست بحاجة إلى تذكير أعضاء الجمعية العامة بأن أعمال روسيا قد أثارت أيضاً أزمة أمن غذائي عالمية دفعت مئات الملايين في جميع أنحاء العالم إلى الجوع وسوء التغذية. والواقع أن جميع مواطنينا شعروا بآثاره، ولا سيما أضعف الفئات بيننا. وفي هذا الصدد، فإن قرار روسيا الأخير بإنهاء تنفيذها لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ليس مخيباً للآمال فحسب، بل إنه غير معقول. ولنكن واضحين. إن الغذاء ليس سلاحاً. والجوع ليس أداة. ويجب ألا يستخدم الأمن الغذائي كبندق في الألعاب السياسية. ونضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في دعوة روسيا إلى استئناف تنفيذها لتلك المبادرة الحاسمة في أقرب وقت ممكن.

إن تصرفات روسيا، بما في ذلك استعدادها لاستهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية، قد أدت، قبل كل شيء، إلى أزمة إنسانية مدمرة وأطلقت العنان لمعاناة هائلة على شعب أوكرانيا. وعلى الرغم من ادعاءات زميلنا الروسي هنا في وقت سابق اليوم (انظر A/77/PV.88)، فإن ذلك موثق توثيقاً جيداً. والأدلة واضحة ودامغة ولا جدال فيها، وقد استمعنا بالفعل إلى شهادات مؤثرة عن ذلك طوال

لقد كانت آثار هذه الحرب مدمرة، ليس فقط بالنسبة لشعب أوكرانيا ولكن للناس في جميع أنحاء العالم، حيث ارتفعت أسعار الطاقة والمواد الغذائية. وتعليق روسيا مشاركتها في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب كان صفة أنانية أخرى لأضعف الناس في العالم. فقد ساعد هذا الترتيب على تحقيق الاستقرار في أسواق الأغذية العالمية وخفض الأسعار، لا سيما في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى حث روسيا على التراجع عن قرارها واستئناف المفاوضات وتمديد المبادرة وتوسيع نطاقها وتنفيذها بالكامل.

يجب أن تنتهي هذه الحرب. ولكن، على نحو ما أوضحت الجمعية العامة في شباط/فبراير، يجب أن يستند السلام العادل والدائم إلى مبادئ الميثاق (القرار دإط-6/11). وأي سلام مزعوم يضيف الشرعية على استيلاء روسيا على الأرض بالقوة أو يمنح المعتدي وقتاً للراحة وإعادة التسلح وإعادة شن عدوانه من شأنه أن يبعث برسالة خطيرة مفادها أن المعتدين في كل مكان يمكنهم غزو البلدان والإفلات من العقاب. إن حرب روسيا ضد أوكرانيا انتهاك واضح للميثاق. وندعوها مرة أخرى إلى سحب قواتها من الأراضي الأوكرانية ذات السيادة وإنهاء هذه الحرب.

السيد خضور (الجمهورية العربية السورية): أود في البداية التأكيد مجدداً على موقف الجمهورية العربية السورية الثابت حول أهمية تسوية المنازعات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية، ومراعاة شواغل جميع الأطراف واحترامها وإيلائها القدر اللازم من الاهتمام والنقهم، ودعم الجهود المخلصة والمبذولة بحسن نية لصون الأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، وذلك انطلاقاً من إيمانها بأهمية احترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد على ضرورة تغليب لغة الحوار والدبلوماسية والتمسك بالوسائل السلمية لتسوية النزاعات.

من المؤسف القول بأن ما نشهده اليوم من مناقشات في إطار هذا البند، وما شهدناه بالفعل منذ إدراجه في جدول أعمال الجمعية العامة، إنما يعكس نزعة سلبية لدى بعض الدول لاستغلال منبر الجمعية العامة لإطلاق خطابات عدائية موجهة ضد الاتحاد الروسي،

الناس الذين يعيشون في تلك المناطق من خلال "منح جوازات السفر"، وتنصيب سلطات الاحتلال الروسية في الحكومات الإقليمية، وتجنيد الأوكرانيين في القوات المسلحة الروسية وغير ذلك من الأساليب غير المشروعة. ومنذ شباط/فبراير من العام الماضي، قتلت روسيا عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الأوكرانيين. وتسببت في تشريد الملايين من الناس من منازلهم ودمرت أكثر من نصف شبكة الطاقة في البلد. وقصفت روسيا أكثر من 700 مستشفى و 2 600 مدرسة، ونقلت قسراً ما يصل إلى 20 000 طفل أوكراني، بعضهم لا تتجاوز أعمارهم أربعة أشهر. وفي المناطق الخاضعة للاحتلال الروسي، اعتقلت القوات الروسية واحتجزت عشرات الآلاف من المدنيين الأوكرانيين، الذين تعرض العديد منهم للعنف الجنسي والتعذيب واحتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي.

يمكننا جميعاً أن نروي قصصاً عن الأبعاد الإنسانية وراء تلك الإحصاءات المريعة. في الأسبوع الماضي، في جنيف، قدم المفوض السامي لحقوق الإنسان آخر النتائج التي توصلت إليها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ووصفها بأنها صادمة. ومن بين العديد من النتائج المروعة، وثقت المفوضية عدة حالات تشير إلى أن القوات المسلحة الروسية استخدمت المدنيين المحتجزين كدروع بشرية. كذلك أدى احتلال روسيا لأجزاء من أوكرانيا إلى خطر على المحطات النووية المحيطة وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية. ولكن واضحاً. إن عسكرة روسيا لمحطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء، بما في ذلك وجودها العسكري على أسطح مباني المفاعلات، تعرض السلامة والأمن النوويين العالميين للخطر.

في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، اجتمعت الجمعية العامة لتأكيد المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة في مواجهة محاولة روسيا ضم الأراضي الأوكرانية (القرار دإط-11/4)، حيث دان 143 بلداً محاولة روسيا ضمها عن طريق استفتاءات صورية. وكما فعلنا في العام الماضي، يجب أن يواصل المجتمع الدولي التوضيح بأنه لن يتسامح مع محاولات أي دولة عضو الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وأنه لن يتسامح مع الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

تسوية سلمية للأوضاع أو حتى الانخراط في حوار بناء وبحسن نية يأخذ بالاعتبار شواغل الجانب الروسي، لا سيما الأمنية والاقتصادية والإنسانية.

وفيما يخص الوضع في القرم وما يثار حوله، فإن موقف الجمهورية العربية السورية يستند أساساً إلى نتائج الاستفتاء الذي جرى في عام 2014، والذي عكس بشكل واضح تطلعات الغالبية العظمى من السكان ورغبتهم بالبقاء كجزء من الاتحاد الروسي، وهو أمر لا بد من احترامه ومراعاته.

في الختام، إن السبيل الأساسي والوحيد لمعالجة الأزمة الحالية هو الحوار الجاد والبناء في إطار تعددية الأطراف الفعالة ومنظومة الأمم المتحدة، وإعمال مبدأ حسن النية في العلاقات الدولية وتنفيذ الالتزامات والتعهدات الدولية ذات الصلة بعيداً عن أية "أجندات" خفية أو نوايا مبيتة، والأخذ بالاعتبار كافة الشواغل الأمنية والاقتصادية والإنسانية التي أثارها الاتحاد الروسي على امتداد السنوات الماضية، والكف عن سياسات التحريض وتسعير النزاعات وسياسات الحصار الاقتصادي والتدابير الانفرادية القسرية خارج إطار الشرعية الدولية، وكبح المحاولات الرامية لتقويض فرص استعادة الأمن والاستقرار.

السيد دلا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): منذ ضم شبه جزيرة القرم في عام 2014 والغزو اللاحق لأوكرانيا في عام 2022، ما فتئت ناقشت المكسيك في جميع المحافل المتعددة الأطراف تناقش الحاجة إلى استعادة سيادة أوكرانيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، مع التقيد الكامل بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الدستورية للسياسة الخارجية للمكسيك.

ومن ناحية فيما يتعلق بالسكان المدنيين والعواقب التي تحملوها، فإن الأرقام دامغة وغير مقبولة. فقد اضطر أكثر من 6 ملايين أوكراني إلى مغادرة بلدانهم ونزح 5 ملايين آخرين داخلياً. وقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 9 000 مدني، وإن كان من المرجح جداً أن يكون العدد أعلى من ذلك. ويجب أن يضاف

وممارسة الاستقطاب السياسي ونشر الفرقة والخلاف وتصعيد حدة النزاع، بدلاً من أن يكون منصة للحوار البناء والدبلوماسية الهادفة في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار وضمان الحقوق، واحترام توجهات مجلس الأمن ورؤيته حيال تسوية هذه المسألة والتي تضمنها القرار رقم 2202 (2015).

لا يمكن قراءة المشهد القائم اليوم في أوكرانيا بمعزل عن السياقات السياسية والأمنية التي أعقبت انقلاب الميدان في عام 2014 والتحول غير المسبوق في النهج الذي تم تبنيه لاحقاً فيما يخص العلاقة مع روسيا بما يتعارض مع مبادئ حسن الجوار، وبما يتناقض حتى مع حقائق التاريخ والجغرافيا والعلاقات الأخوية بين شعبي البلدين. وهنا يجب ألا نغفل أبداً الدور التحريضي الذي حرصت على انتهاجه عدد من الحكومات الغربية وحلف الناتو بغية تصعيد التوتر في العلاقات وشحن الأجواء بين البلدين وتسعير خطابات الكراهية والعداء تجاه روسيا والسعي لاستهداف أمنها الإقليمي واستقرارها. كما أن القراءة الموضوعية لمجريات الأحداث تتطلب منا الوقوف ملياً على الجوانب القانونية المتمثلة بالالتزامات الدولية والضوابط والنقاهات التي تم الإخلال بها، وفي مقدمتها اتفاقات مينسك لعام 2015 وقرار مجلس الأمن 2202 (2015).

إن الإصرار على تصعيد حدة النزاع وتأزيم الأوضاع الإنسانية كان الطابع المميز لسياسات الغرب وحلف الناتو تجاه هذه المسألة. فقد غضت حكومات تلك الدول الطرف عن الممارسات اللاإنسانية التي ارتكبت بحق سكان إقليم دونباس على امتداد أكثر من ثمانية سنوات. كما حرصت على دعم وتصعيد النزعة العدائية تجاه روسيا. وعمدت إلى إرسال كافة صنوف الأسلحة الثقيلة والأنظمة الصاروخية إلى أوكرانيا، لدرجة أنها لم تتورع مؤخراً عن تزويدها بالأسلحة المحرمة دولياً. وعلى الرغم من المبادرات والمقترحات العديدة التي تقدم بها الاتحاد الروسي لتسوية النزاع، فإن أيّاً من تلك الحكومات لم تبد الحماس المطلوب للتجاوب أو حتى التحاور بشأن هذه المبادرات، بما يعكس عدم وجود رغبة حقيقية لدى تلك الدول في التوصل إلى

والتوصل إلى حل سلمي لإنهاء النزاع. وعلى هذا النحو، نؤكد من جديد التزامنا الراسخ بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية ونرى أنه لا يمكن كفالة الحلول العادلة والدائمة إلا بهذه الطريقة. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي جهود الأمين العام والأطراف الفاعلة الأخرى التي واصلت تعمل باستمرار العمل للتوصل إلى حل للنزاع في أقرب وقت ممكن، وبالتالي تيسير التوصل إلى حل توفيقى بناء بين الأطراف.

ويساورنا القلق إزاء حقيقة أنه بدلا من التوصل إلى حل سلمي ومنسق، تتسم الحالة بتكثيف المواجهة المسلحة، وعدم إحراز تقدم في مختلف مساعي الوساطة، وتصاعد نشر الأسلحة المدمرة بشكل متزايد. لقد مر أكثر من عام منذ بدء الحرب، وعلى الرغم من الدعوات المستمرة لاحترام القانون الدولي الإنساني، لا نزال نشهد شن الهجمات على السكان والبنية التحتية المدنية. وفي هذا السياق، تصبح المعونة الإنسانية ضرورية للبقاء، لا سيما بالنسبة لأضعف كثر الفئات ضعفا. ونكرر الدعوة إلى السماح بالوصول غير المقيد إلى جميع المناطق التي يوجد فيها سكان مدنيون، بمن فيهم الرازحون تحت الاحتلال. وندعو كذلك إلى استئناف الحوار السياسي كوسيلة للانفراج ولضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وفقا للمبادئ التي نتمسك بها جميعا بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة. إن العالم يريد السلام في أوكرانيا، سلام مستدام ويتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

السيد فرانسوا دانيز (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): سأتكلم بالإنكليزية.

(تكلم بالإنكليزية)

في إحاطة لأعضاء مجلس الأمن أمس (انظر S/PV.9380)، أشارت ذكرت مرة أخرى السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، في إحاطة لأعضاء مجلس الأمن أمس (انظر S/PV.9380)، مرة أخرى إلى أن آفاق السلام في المستقبل القريب لا تزال قاتمة. وفي الوقت نفسه، يؤدي احتدام القتال إلى زيادة المعاناة الإنسانية على جانبي خط المواجهة. وتمثل الحالة على أرض الواقع في الميدان سيناريو ينطوي على مخاطر جسيمة على

إلى كل ذلك الخسائر الجنونية في الأرواح البشرية خلال القتال، والتي تصل إلى عشرات الآلاف بين جميع أطراف النزاع.

كما كان للحرب تأثير على أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء العالم، وأثرت بشكل رئيسي على البلدان التي تعاني من أكبر قدر من انعدام الأمن الغذائي، والأكثر وأشدّها فقرا وضعفا. وتمثل مبادرة حبوب البحر الأسود لنقل الحبوب إغاثة مؤقتة للإمدادات الغذائية وللاقتصاد العالمي، الذي يزداد هشاشة وتفاوتا كل يوم. وسيكون لوقفها مرة أخرى عواقب إنسانية خطيرة. ولهذا السبب، نؤيد الأمين العام فيما يبذله من جهود لاستئناف المبادرة بغية استعادة الأمن الغذائي العالمي وتبعاته الاجتماعية والاقتصادية.

وتكرر المكسيك أيضا الإعراب عن قلقها إزاء الحالة في محطة زابوريجيا النووية. فأحدث تقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يصف الانفجارات التي يزعم أنها وقعت بالقرب من المحطة. وحقيقة عدم وقوع كارثة نووية حتى الآن لا تعني أنه لا يوجد خطر من حدوثها في أي وقت. وندعو إلى وقف عاجل لجميع الأعمال العسكرية حول المحطة في امتثال كامل للقانون الدولي الإنساني. ونؤكد من جديد أيضا أنه من مسؤولية المحكمة الجنائية الدولية تولى العمليات القضائية التي قد تنشأ نتيجة للانتهاكات المزعومة للقانون الدولي.

ويؤيد بلدي جميع الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي. ويجب أن نهى الظروف اللازمة لدراسة مختلف المقترحات القائمة في هذا الصدد بشكل جاد. ولهذا السبب نؤيد بقوة الأمين العام في استخدام مساعيه الحميدة. وقد حان الوقت لإفصاح المجال أمام المقترحات التي تقرّبنا من إنقاذ ما تم الاتفاق عليه بالفعل والبحث عن مجالات أخرى ممكنة للقاءات السلمية.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): تكرر الأرجنتين الإعراب عن قلقها إزاء الحالة في أوكرانيا وتدعو مرة أخرى إلى وقف الأعمال القتالية وإلى عودة جميع الأطراف المعنية إلى طاولة المفاوضات، التي وهي السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم.

إن هذه الحرب كارثة بالنسبة لأوكرانيا وشعبها، وسيكون لتداعياتها عواقب وخيمة على العالم بأسره. وستواصل الأرجنتين تعزيز الحوار

أن يبذل جهوداً متضافرة للإسراع بمحادثات السلام والمفاوضات من أجل تشجيع التوصل إلى وقف مبكر لإطلاق النار والتوصل إلى حل سياسي.

يجب، أولاً، أن نصغي لصوت العقل ونتحلى بضبط النفس وأن نبذل كل جهد ممكن للحيلولة دون خروج الحالة عن نطاق السيطرة. فمنذ اندلاع الأزمة، وقعت أحداث تتجاوز المتوقع وأخرى متوقعة واحدة تلو الأخرى وستستمر أوجه عدم اليقين في التزايد. وإذا سُمح للقتال بالاستمرار، فلن يؤدي ذلك إلا إلى خلق المزيد من المخاطر. والعديد من السيناريوهات المروعة ممكن. ونأمل أن يتحلى طرفا النزاع بالهدوء ويمارسا ضبط النفس، وأن يلتزما بشكل صارم بالقانون الدولي الإنساني ومبادئ الضرورة والتمييز والتناسب، ويقوموا بحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، ويوفرا إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان وبدون عوائق، ويبدلان قصارى جهدهما لتخفيف معاناة المدنيين. إن سلامة محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء وأمنها ستثير دائما مسألة حساسة بالنسبة للمجتمع الدولي. ونؤيد استمرار مشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع جميع الأطراف ودورها البناء في ضمان سلامة المرافق النووية في أوكرانيا وأمنها. وما فتئت الصين تؤكد أنه يجب عدم استخدام الأسلحة النووية وعدم خوض الحروب النووية. وعلاوة على ذلك، ما برحت الصين تدعو دائما إلى منع التصعيد إلى أزمة نووية. وينبغي للأطراف المعنية أن تتقيد تقيدا صارما بالحد الأدنى للأمن النووي وأن تبقى بعيدة عن الخط الأحمر للحرب النووية، وأن تبذل كل جهد ممكن لتجنب تدهور الحالة إلى نقطة اللاعودة والعواقب التي ستترتب على ذلك.

ثانياً، يجب أن ننخرط في حوار وأن نشجع على إيجاد حل سياسي للأزمة. فلا يوجد فائزون في أي حرب أو نزاع. ويتمثل السبيل الصحيح الوحيد للخروج من الأزمة في أوكرانيا في الحوار والتفاوض. ومهما كانت الحالة معقدة، يجب ألا يغلق باب التسوية السياسية. ويجب ألا تتوقف الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تشجيع استئناف الاتصالات

حقوق الإنسان، حيث يتعرض السكان المدنيون لخطر شديد. فقد أدت الهجمات المستمرة على البنية التحتية المدنية، التي لا يقبلها القانون الدولي الإنساني، إلى حرمان قطاعات كبيرة من السكان من مصادر الصحة والتعليم والطاقة، وستكون لها آثار اقتصادية وبيئية حادة ودائمة. وقد يتخذ الوضع أبعاداً كارثية مع اقتراب فصل الشتاء في غضون بضعة أشهر.

وتدعو البرازيل جميع الأطراف إلى إبداء الاحترام الصارم للقانون الدولي. ولا بد من التقيد التام بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة بطريقة غير انتقائية. وإن حظر استعمال القوة، والتسوية السلمية للمنازعات، ومبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل، وحماية حقوق الإنسان هي كلها ركائز نظام أمننا الجماعي. ونشجع الأطراف على وقف تصعيد أعمالها العدائية وإعادة فتح قنوات الحوار. وثمة مسائل ملحة يجب حلها من خلال المفاوضات، مثل تبادل أسرى الحرب، وضمانات سلامة محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء وغيرها من المرافق النووية، واستمرار نقل الحبوب والأسمدة من موانئ البحر الأسود. وتلك مسائل تهم جميع الدول الأعضاء، التي تعاني جميعها من الآثار الجانبية الشديدة للنزاع بدرجات متفاوتة.

ونؤكد من جديد دعمنا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وهو حق مكفول لجميع الدول بموجب القانون الدولي. وتجدد البرازيل دعوتها إلى إرساء السلام العادل والدائم تماشياً مع مبادئ الميثاق ومع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لجميع أطراف النزاع. ونشجع الجهود السياسية والدبلوماسية التي يبذلها أعضاء المجتمع الدولي دعماً للتوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع. وتدعم البرازيل جميع المبادرات المؤيدة للسلام وتشجع جميع الجهات المعنية على تجديد ثقتها في إمكانات إمكانية الدبلوماسية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): إن الأزمة في أوكرانيا لا تزال مستمرة ولا توجد مؤشرات على أن الأوضاع تخف حدتها في الميدان. ولا يزال المنطق العسكري سائداً والنقد في محادثات السلام بطيئاً، وهو احتمال يبعث على القلق. وينبغي للمجتمع الدولي

الأمم المتحدة ومبادئه. وينبغي أن تؤخذ الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف على محمل الجد، وينبغي تقديم الدعم لجميع الجهود الرامية إلى حل الأزمة سلمياً. وستواصل الصين الوقوف إلى جانب السلام والحوار وتعزيز الاتصال والتنسيق مع جميع الأطراف المعنية، وستعمل على تشجيع التوصل إلى تسوية سياسية مبكرة للأزمة الأوكرانية.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): لا تزال الهند تشعر بالقلق إزاء الحالة في أوكرانيا. فقد أفضى النزاع إلى إزهاق الأرواح وسبب يؤس لا يوصف لشعبها، خاصة النساء والأطفال والمسنين، حيث أصبح الملايين بلا مأوى وأجبروا على اللجوء إلى البلدان المجاورة. أما التقارير عن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية فتثير قلقاً عميقاً. ويساورنا القلق إزاء التطورات الأخيرة في المنطقة، التي لم تساعد على تأمين القضية الأكبر المتمثلة في السلام والاستقرار. وسأضيف هنا أن الهند أيدت جهود الأمين العام في مواصلة مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وتأمل في التوصل إلى حل مبكر للمأزق الحالي. وما برحنا نقول أنه لا يمكن التوصل إلى أي حل للنزاع على حساب أرواح البشر. فتصعيد الأعمال القتالية والعنف لا يخدم مصلحة أحد. وقد حثنا على بذل كل الجهود من أجل الوقف الفوري للأعمال القتالية والعودة العاجلة إلى طريق الحوار والدبلوماسية.

إن النظام العالمي الذي نؤيده جميعاً يستند إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واحترام السلامة الإقليمية لجميع الدول وسيادتها. ويجب التقيد بهذه المبادئ من دون استثناء. فالحوار هو الحل الوحيد لتسوية الخلافات والنزاعات، مهما بدا شاقاً في هذه اللحظة. كما يتطلب منا الطريق إلى تحقيق السلام أن نُبقي جميع القنوات الدبلوماسية مفتوحة. ومن المؤسف أيضاً أنه مع تطور مسار النزاع الأوكراني، عانى الجنوب العالمي بأكمله من أضرار جانبية كبيرة. لذلك من الأهمية بمكان أن يسمع صوت بلدان الجنوب وأن تعالج شواغلها المشروعة على النحو الواجب. وسيظل نهج الهند في التعامل مع النزاع الأوكراني يركز على الناس. فنحن نقدم المساعدة الإنسانية لأوكرانيا

بين الأطراف وبناء توافق في الآراء من أجل تهيئة الظروف للتسوية السياسية النهائية للأزمة في أوكرانيا. إن الأزمة في أوكرانيا تمثل في الأساس ذروة للتوترات الأمنية في أوروبا، وهي مأساة نجمت عن عقلية الحرب الباردة وسياسة التكتل. ولا توجد حلول بسيطة للمشاكل المعقدة. وينبغي لجميع الأطراف أن تتمسك باتباع فلسفة أمنية مشتركة وشاملة وتعاونية ومستدامة على أساس مراعاة الشواغل المشروعة لبعضها

بعضاً وينبغي لجميع الأطراف أن تبحث عن بناء هيكل أمني أوروبي متوازن وفعال ومستدام من أجل التصدي بشكل أساسي للعجز الأمني الذي يكمن وراء الأزمة وتحقيق السلام والاستقرار في القارة الأوروبية.

ثالثاً، يجب أن نعزز التضامن والتعاون وأن نخفف من الآثار غير المباشرة للأزمة، التي قضت على عقود من المكاسب الإنمائية والثروات في مناطق النزاع. فقد تكبدت الأطراف المعنية خسائر لا تحصى. وفي وقت تتعمق فيه العولمة، تتداخل النزاعات والعوامل الأخرى مع بعضها البعض، فتضاعف بعضها بعضاً وتبطل وتيرة الانتعاش العالمي والتنمية المستدامة. وكلما تم الإسراع في وقف إطلاق النار، ووقف الجزاءات الانفرادية، وزيادة الاستثمار في الحفاظ على الأمن الغذائي والطاقة والأمن المالي ومساعدة البلدان النامية على مواجهة المخاطر، تصبح أسرع استعادة مرونة السلسلة الصناعية وسلسلة الإمداد العالمية واسترداد الاقتصاد العالمي حيويته. وندعو المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، إلى مواصلة وضع مسائل التنمية في صدارة جدول الأعمال الدولي وبذل الجهود لحل الآثار غير المباشرة للأزمة الأوكرانية ومساعدة البلدان النامية على التغلب على صعوباتها وعدم ضياع ما حققته من مكاسب إنمائية بشق الأنفس. وتقدر الصين الدور الهام لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب في تحقيق الاستقرار في سوق الأغذية العالمية، وتأمل أن تقوم الأطراف المعنية، من خلال الحوار والتشاور، بمعالجة المسألة على النحو المناسب وأن تبذل جهوداً مشتركة لحماية الأمن الغذائي الدولي.

وفيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، ما فتئت الصين ترى أنه ينبغي حماية سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية والتقيد بمقاصد ميثاق

ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما احترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم استخدام القوة ضد الدول.

ولا تزال تايلند تتابع بقلق بالغ الحالة التي طال أمدها في أوكرانيا. ويساورنا قلق عميق إزاء استمرار العواقب الإنسانية للنزاع الذي طال أمده، ولا سيما بالنسبة للسكان المدنيين. كما أدى النزاع إلى تفاقم أزمتي الغذاء والطاقة، وولد مصاعب اقتصادية، وأثر سلبا على جهودنا للتعافي من الجائحة، كما أعاق التنمية المستدامة. وسيكون العالم أكثر استقطابا، مع تزايد التوترات السياسية، وتزايد انعدام الثقة، وسباق التسلح إذا استمر النزاع. لذلك، تنضم تايلند إلى الدول الأعضاء الأخرى في دعوة الأطراف المعنية مباشرة إلى بذل قصارى جهدها لحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، وتيسير وصول المساعدة الإنسانية للمحتاجين، وتخفيف أزمتي الغذاء والطاقة. ويكتسي نفس القدر من الأهمية أن تكثف جميع الأطراف الجهود الدبلوماسية من أجل الوقف الفوري للأعمال القتالية والدخول بجدية في حوار حقيقي من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وهذا في الواقع ما أكدته وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا أيضا في اجتماعهم الأسبوع الماضي، كما تجلّى في بيانهم المشترك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

رئيس الأساقفة كاتشيا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): لا يزال الكرسي الرسولي يشعر بقلق بالغ إزاء الحرب وما نتج عنها من إراقة الدماء في أوكرانيا، ويكرر ندائه بإسكات الأسلحة. ويحث الكرسي الرسولي جميع أنصار الحياة الدولية والقادة السياسيين للدول على بذل كل ما في وسعهم لوضع حد للحرب. وقد ذكر البابا فرنسيس، قبل بضعة أيام، أن الحرب الحالية في أوكرانيا، مثلها كمثّل جميع الحروب، أي كارثة مطلقة للشعوب والعائلات، للأطفال والمسنين، للأشخاص الذين أجبروا على مغادرة بلادهم، وللمدن والقرى، وللمنشآت، كما رأينا بعد تدمير سد نوفا كاخوفكا.

وبينما يشكر الكرسي الرسولي الدول التي استضافت اللاجئين ودعمتهم، فإنه يناشد المشردين أن يستمروا في تلقي الدعم الإنساني

والدعم الاقتصادي لبعض جيراننا في بلدان الجنوب الذين يعانون من ضائقة اقتصادية بينما يواجهون التكاليف المتزايدة للغذاء والوقود والأسمدة التي نجمت عن النزاع الدائر. وفي ضوء تكرار تواصل رئيس وزراء بلدي مع كلا الجانبين، من الضروري التشديد على أننا نؤمن إيماننا راسخا بأن هذه ليست حقبة حرب. وبهذا الفهم والروح تشارك الهند بنشاط في هذه المناقشة.

السيدة دانوتيرتو (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد انقضى أكثر من 500 يوم منذ بدء الحرب في أوكرانيا، ولم تخلف سوى المعاناة الإنسانية والدمار، بالإضافة إلى آثار تتجاوز حدود البلدان المتحاربة. وتتمسك إندونيسيا بموقفنا ومؤداه أن إنهاء الحرب يجب أن يحدث على طاولة المفاوضات وليس على أرض المعركة. ولا نزال نحض على وقف عاجل للأعمال القتالية ونهيب بجميع الأطراف العمل على تهيئة بيئة مواتية لإنعاش عملية السلام.

قدمت إندونيسيا، من جانبها، الدعم للتعافي في أوكرانيا، من خلال جمعية الصليب الأحمر الأوكراني، وستلتزم أيضا بدعم إعادة بناء المستشفيات في كييف.

تؤيد إندونيسيا الجهود العالمية الرامية إلى إنهاء الحرب في أوكرانيا. ومع ذلك، فإن أي مبادرة لإحلال السلام يجب أن تهدف إلى إيجاد حل حقيقي للمسائل القائمة بين الأطراف. وإذا كان النهج المتبع عبارة عن لعبة محصلتها صفر، فلن يتحقق السلام الدائم.

وتقدر إندونيسيا جهود الأمين العام وتركيا، نظرا لأهميتها من أجل استقرار تجارة السلع الأساسية العالمية ولضمان استمرار سلسلة الإمداد العالمية للحبوب والأسمدة التي تمس الحاجة إليها. ومع ذلك، تود إندونيسيا التشديد على أنه ينبغي تنفيذ تلك المبادرات في مجملها، بهدف الوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليها، أي البلدان النامية والفقراء. وإندونيسيا مستعدة لدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار، وندعو المجتمع الدولي إلى أن يفعل ذلك أيضا.

السيد فيشانكاياكيج (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تؤكد تايلند من جديد التزامها الثابت بدعم المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة

المطلق هو محاولة لتشويه صورة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما تشكل ملاحظاتهم استفزازا خطيرا وعملا عدائيا متهورا يؤدي إلى رد فعل مضاد.

والواقع أن الحرب الكورية الأخيرة كانت حربا عدوانية أعدتها وأثارها عمدا الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية بغية تقويض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي نشأت في أقل من عامين. ومع ذلك، تواصل كوريا الجنوبية خداع المجتمع الدولي للتستر على الحقيقة الإجرامية للحرب العدوانية التي أثارها ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وحتى اليوم، فإن الاستفزازات العسكرية والمناورات الحربية التي تقوم بها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدفع بالحالة في شبه الجزيرة الكورية إلى الزاوية الحرجة المتمثلة في اندلاع الحرب النووية. وإن ممارسة الحق في الدفاع عن النفس حق مشروع لأي دولة ذات سيادة لا يمكن لأحد إنكاره، كما هو معترف به بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتشكل تدابير الدفاع عن النفس التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حتى الآن الممارسة العادلة لسيادتها بغية ردع التهديدات من البيئة الأمنية الناجمة عن المناورات الطائشة والاستفزازية لكوريا الجنوبية والولايات المتحدة، والدفاع عن سيادة بلدنا وسلامته الإقليمية، والسيطرة على الحالة في شبه الجزيرة الكورية.

نحث الدول الأعضاء على أن تظل متيقظة وأن يكون لديها فهم واضح لمؤامرة كوريا الجنوبية القذرة لخداع المجتمع الدولي. وفي هذه المناسبة، نحذر بوضوح مرة أخرى كوريا الجنوبية بأن تضع في اعتبارها أنها إذا استمرت في استفزازنا بلا أساس، فإنها ستواجه أزمة أمنية حادة.

الرئيس بالنياية (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب الآن في اختتام نظرها في البند 59 من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة 16/40.

إلى أن يتمكنوا من العودة الآمنة والطوعية والكريمة إلى ديارهم. ومن ناحية أخرى، يحث الكرسي الرسولي على عدم ادخار أي جهد للإسراع في لم شمل جميع الأسر التي شنتها العنف الحالي في أوكرانيا، وضمان احترام المصالح الفضلى للأطفال المتضررين. وفي مواجهة هذه المعاناة، يجب على المجتمع الدولي ألا يستسلم للحرب، بل أن يعمل معا من أجل إرساء السلام.

وفي هذا الصدد، عهد البابا فرنسيس إلى الكاردينال ماتيو زوبي بمسؤولية قيادة البعثات الهادفة إلى الإصغاء وتحديد الأعمال الإنسانية التي يمكن أن الاهتداء بها إلى طريق السلام. ويدعو الكرسي الرسولي جميع الأطراف إلى دعم هذه الجهود الإنسانية بغية تخفيف بعض المعاناة الهائلة التي سببتها الحرب البغيضة. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة ملحة، كما يقول البابا فرنسيس، لاستخدام جميع الوسائل الدبلوماسية، حتى تلك التي ربما لم تستخدم حتى الآن، لإنهاء هذه المأساة الرهيبة. إن الحرب في حد ذاتها خطأ ورعب. ويدعو الكرسي الرسولي مرة أخرى إلى وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات من أجل تحقيق سلام عادل ودائم.

الرئيس بالنياية (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

طلب عضو الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على 10 دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كيم نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): طلب وفدي الكلمة لممارسة حق الرد ردا على البيان الاستفزازي الذي أدلى به ممثل كوريا الجنوبية.

نرفض رفضا قاطعا وندين بشدة ادعاءات كوريا الجنوبية التي لا أساس لها ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يمكن التسامح مع ملاحظات كوريا الجنوبية التي لا أساس لها، لأن هدفها